



**USAID**

من الشعب الأمريكي



# مشروع شبكة الرقابة الشبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تم إعداد هذه النشرة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ضمن برنامج تعزيز مشاركة المجتمع المدني (CPP) والذي تنفذه مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID





مدير عام ملتقى الحريات: أشرف عكة

# النترة الشهريه لملتقى الحريات فلسطين

## الافتتاحية:

من أجل توطيد العلاقات والقيم المجتمعية الإيجابية، وتعزيز واحترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي في فلسطين، وإغناء ثقافة الحوار، ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية، وتفعيل دور المرأة والشباب في المجتمع الفلسطيني وصون حقوقهم من أي انتهاك قد تتعرض له.

إن ملتقى الحريات فلسطين ومن منطلق إيمانه بتعزيز الحريات العامة وترسيخها في المجتمع الفلسطيني عمل ويعمل على بناء ثقافة قانونية وحقوقية مضادة للثقافة المنتشرة والقائمة على الاعراف البالية والأحكام التقليدية البعيدة كل البعد عن صيانة الحقوق والحريات لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني وفئاته المختلفة، هذه الثقافة التي يحرص ملتقى الحريات على نشرها لتكون بديلا عن ثقافة الخوف والتعصب والحرمان والكراهية، وثقافة حرمان الفئات المهمشة والضعيفة (المرأة، الشباب، الطفل) من حقوقهم، وذلك عبر بناء جسور لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للذان هما سياج الحماية لكافة أفراد المجتمع، وتفعيل دور الشباب وهم الفئة الأكبر والأكثر طاقة داخل المجتمع ليأخذوا دورهم الحقيقي والفاعل في الوقوف في وجه ومحاصرة الثقافة التقليدية لأنها سوف تقودنا في نهاية المطاف نحو المواجهة عبر بثها لقيمها التقليدية المحافظة وبالتالي الخضوع لها بأبعادها السلبية الكثيرة.

تمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فئة واسعة من الحقوق الإنسانية التي يكفلها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانوناً. ولا تكاد توجد دولة في العالم ليست طرفاً في واحدة على الأقل من المواثيق الملزمة قانوناً التي تكفل هذه الحقوق وتحمّل الدول، أي الحكومات الوطنية، المسؤولية الأولى عن جعل حقوق الإنسان حقيقة ملموسة. ويجب على الحكومات احترام حقوق الأفراد، أي أنه يتعين عليها ألا تنتهك هذه الحقوق. ويجب على الحكومات حماية حقوق الأفراد، أي ضمان ألا تنتهك هذه الحقوق من جانب أشخاص آخرين أو هيئات أخرى. وأنها يجب أن تفي بحقوق الشعوب، وجعلها حقيقة واقعة في الممارسة.

وهذه من أهم الأسس التي يقوم عليها ملتقى الحريات فلسطين، وهو العمل على بناء قيم ثقافية مشتركة تعتمد على تعزيز واحترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة لدى المجتمع والعمل على نشر هذه المفاهيم، مما يؤدي إلى ترسيخ الأمن والاستقرار داخل المجتمع، ويعزز قيم الحريات العامة والحقوق الفردية والتي من أهمها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع باعتبارها قيم أساسية تقوم عليها حياة الشعوب والمجتمعات المدنية، هذه الحقوق يجب تعزيزها لدى كافة شرائح المجتمع عن طريق دمجها وترسيخها ضمن ثقافة المجتمع الفلسطيني،

المواطنين الفلسطينيين في العيش بأمان واستقرار ضمن مجتمع العدل والمساواة، ويقوم على الشفافية والمساءلة ومن خلال تعزيز مشاركة الشباب في الدفاع والارتقاء بواقع الحقوق الفردية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية وأهمية المامهم بواقع هذه الحقوق، وضرورة تعزيز مفهوم هذه الحقوق في وعيهم وثقافتهم بحيث تصبح من اسس حياتهم ويبدلون الجهود من الحفاظ عليها وحمايتها وترسيخها في المجتمع.

جاءت فكرة مشروع شبكة الرقابة الشبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي سيعمل على ترسيخ وتعزيز وبناء ثقة تامة في قدرة الشباب وبيبرز طاقاتهم ويظهر قدرتهم على العمل على تعزيز ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على قيام قوة شبابية داعمة ومؤازرة لصانعي السياسات، وتشكل بعدا إيجابيا في العلاقة بين المواطنين وأصحاب القرار عن طريق نشر الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إلمام المواطنين بهذه الحقوق ومن ثم القيام بدور فاعل في المساءلة والمتابعة من أجل ترسيخ وتعزيز مبدأ الشفافية، والعمل على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مدير عام ملتقى الحريات  
اشرف عكة

إن العمل على نشر وتعزيز مفاهيم الحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق بشكله الكامل والواضح والشامل بدون العمل على توجيه طاقة المجموعات المختلفة في المجتمع وخاصة الشبابية، بشكل إيجابي نحو التغيير على قاعدة النضال المجتمعي القائم على الحوار واحترام القانون واستثمار كافة الطاقات وتوجيهها نحو فعل مجتمعي بناء قادر على بناء جدار حماية وحراسة لمفهوم هذه الحقوق وأنها هي الرباط المقدس الذي يوجد الاستقرار والأمن للمجتمع بكافة أفرادة ويحافظ على كافة منجزات هذا المجتمع المادية والمعنوية.

وفي مجتمعنا الفلسطيني والذي عانى على مدار سنوات طويلة من التهميش والحرمان وانعدام وجود الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وما تحمله وترسخه هذه الحقوق من مفهوم حقيقي للعدالة، والبدليل الذي خضع له هذا المجتمع أحكام وأنظمة تقليدية قائمة على أساس التمييز الدني والعنصري والجنسدي لا تعترف بأي من هذه الحقوق ولا بحق الشباب في أخذ فرصتهم وحجمهم الحقيقي داخل المجتمع، فإن المجتمع لم يحمل في وعيه وقلبه أي نوع من القداسة والخضوع لهذه الحقوق، بدرجة ما يحمله لغيرها من الطرق التقليدية الرجعية.

وفي إطار جهود ملتقى الحريات فلسطين سيادة القانون ومن أجل تسليط الضوء على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وخاصة في ظل غياب الوعي المجتمعي تجاه أهمية هذه الحقوق وسيطرة الأعراف التقليدية على المجتمع وعدم إلمام المواطنين بأهمية وواقع هذه الحقوق ومن أجل زيادة ورفع وعي وثقافة المواطنين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإيماننا من ملتقى الحريات فلسطين بوعي ورغبة

# مشروع شبكة الرقابة الشبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الشباب يراقبون الخدمات الاقتصادية والاجتماعية)

## المؤسسة المنفذة:

ملتقى الحريات- فلسطين، والمؤسسات الشبابية الشريكة.

## الممول:

ينفذ المشروع بالشراكة مع مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية CRS ضمن برنامج تعزيز مشاركة المجتمع المدني CPP الممول من الوكالة الأمريكية USAID .

## مدة/ فترة المشروع:

( ١١ شهر) ١ أيلول ٢٠١٢ - ٣١ آب ٢٠١٣ .

## مقدمة:

في إطار جهود ملتقى الحريات - فلسطين الهادفة إلى تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها شعبنا الفلسطيني من ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل وعدم وجود أي إجراءات عملية لمعالجة ما يعترى الواقع الاقتصادي والاجتماعي وإيماننا من ملتقى الحريات فلسطين بدور الشباب الفلسطيني التاريخي والفاعل في التأثير والتغيير وقدرته على أحداث ذلك التغيير من خلال تعزيز مشاركة الشباب في الدفاع والارتقاء بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## فكرة المشروع:

جاءت فكرة تأسيس شبكة رقابة شبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهدف الرصد والمتابعة والتقييم وطرح الحلول واليات عملية يقوم على اساسها ويقودها اهم فئات المجتمع حيوية وتأثير ألا وهم الشباب بهدف اشراكهم الحقيقي في الرقابة على وضعية الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن ليكون لهم الدور الاساسي والطليعي في التحسين من مستوى هذه الخدمات والارتقاء بها الى مستويات متقدمة.

## أهداف المشروع:

### الهدف العام:

المساهمة في تفعيل وتوسيع دور الشباب في الرقابة على العمل الحكومي.

الأهداف الفرعية (الإستراتيجية):

١. بناء جسم شبابي قادر على القيام بأعمال الرقابة على العمل الحكومي.
٢. اثاره نقاش مجتمعي حول آليات صناعة السياسة العامة والقوى المؤثرة فيها.
٣. العمل على جعل الشباب قوة مؤثرة في صناعة السياسات العامة.

### مراحل التنفيذ:

**المرحلة الأولى:** تأسيس جسم شبابي قادر على القيام بأعمال الرقابة على العمل الحكومي.

**المرحلة الثانية:** مجموعة الرقابة الشبابية المتخصصة في الرصد والتوثيق، وتشمل هذه المرحلة: (اللقاءات التدريبية، والأعمال الميدانية والنشرات الشهرية).

**المرحلة الثالثة:** لقاءات المسائلة والمكاشفة لصناع القرار.

**المرحلة الرابعة:** النشاطات المجتمعية، وحملات التوعية الإعلامية والضغط والمناصرة.

**المرحلة الخامسة:** عقد المؤتمر الختامي لاستعراض تجارب الشباب في مجال الرقابة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## ملتقى الحريات – فلسطين لمحة تعريفية

ملتقى الحريات – فلسطين هو مؤسسة فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، قوامها العضوية الفردية، تأسس في عام ٢٠٠٤ وهي فاعلة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لنشر وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان داخل المجتمع الفلسطيني، كمفاهيم الحرية الفردية وسيادة القانون والحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتسامح وتقبل الآخر لجعلها المعايير الأساسية التي يحتكم إليها الأفراد والجماعات والأحزاب والنخب السياسية في تعاملهم مع الآخر وذلك للمساهمة في خلق بيئة سياسية اجتماعية مواتية للتأسيس لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي تعددي، تصان فيه ومن خلاله الحقوق والحريات الفردية والجماعية على حد سواء ويكون مهياً للانفتاح والتواصل مع الشعوب والحضارات الأخرى.

بمساحة معرفّة للحريات والحقوق الفردية، وعلى فصل حقيقي بين السلطات لضمان حماية حقوق الفرد المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولفسح المجال لتشكيل سلطة قضائية مستقلة نزيهة، وتوفر سلطة تشريعية فاعلة في مجالاتها التشريعية وقادرة على مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها، لمنع استئثار هذه الأخيرة بعملية صناعة القرار السياسي.

وبناءً عليه، وإيماناً من ملتقى الحريات الفلسطيني بأهمية نشر المبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية في عملية المؤسسة هذه، وإدراكاً منه بمدى خطورة وعواقب المرحلة الراهنة، يسعى الملتقى إلى بذل الجهود للمساهمة بتوفير الدعائم والأسس اللازمة لتشكيل أرضية خصبة لبيئة اجتماعية سياسية، قادرة على التغلب على العوائق الذاتية والخارجية التي تتغلغل في حجرات النظامين السياسي والاجتماعي الفلسطيني، والتي تحول دورها دون التمتع بنظام سياسي ديمقراطي حقيقي شامل.

### الأهداف:

١. التأثير في السياسات العامة بما يعزز وضع حقوق الإنسان والحريات.
٢. تعزيز الوعي المجتمعي بمواضيع الحريات، الحقوق، سيادة القانون، الديمقراطية.
٣. نشر ثقافة الحوار، التعددية، التسامح وقبول الآخر.
٤. المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات بما يضمن التعددية والحريات العامة والحقوق.
٥. المساهمة في تعزيز احترام الحريات العامة في المجتمع الفلسطيني.

### الرؤية:

يؤمن ملتقى الحريات الفلسطيني بتواجد علاقة قوية بين غياب ثقافة الحوار والتسامح بين أفراد المجتمع من جهة، وانعدام الأمن الاجتماعي والسياسي من جهة ثانية، والذي حتماً يلازمه غياب وانتهاك لسيادة القانون وللحريات والحقوق الفردية والعامة وللتعددية السياسية وما إلى ذلك من معايير ثقافية ديمقراطية حضارية.

وعليه، فإننا نرى بوجود حاجة ماسة لتنظيم ومأسسة العلاقات بين الأفراد بمختلف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية من جهة، وبين الأفراد والحكومة من جهة ثانية وفيما بين فروع السلطة ذاتها، التنفيذية، التشريعية، والقضائية من جهة ثالثة، بناءً على أسس ديمقراطية ليبرالية تشتمل على توفر ضمانات قانونية

# واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في ضوء تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام ٢٠١٢م

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وإيمان من ملتقى الحريات بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بادر الملتقى بفكرة تأسيس الائتلاف العربي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على غرار الائتلاف الاهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والذي قدمناه كمقترح شراكة لمؤسسة المستقبل وهناك مجموعة من التفاهات مع بعض المؤسسات الاقليمية والمحلية في بعض الدول الشقيقة بشأنه، والذي نأمل في ان ينال من الفاعلية والنجاح ما حققه الائتلاف الاهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وذلك بفعل التحولات الكبرى في عالمنا العربي والتي تحمل ابعادا اقتصادية واجتماعية اضافة للأبعاد السياسية التي تجسدت بالصراع والتباين والتجاذبات بين القوى المختلفة داخل تلك المجتمعات حول شكل وطبيعة الانظمة السياسية ما افرد حالة من الجدل حول دور الدولة ووظيفتها الجديدة بفعل إفرازات ونتائج الربيع العربي الذي خلق حالة من التخبط والإرباك في داخل المجتمعات العربية حول مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية التي لا تتأتى الا من خلال الدساتير بما تحده من حقوق وواجبات على الدولة والمجتمع بما يبقى للبعد الاقتصادي الاجتماعي المساحة التي يستحقها باعتبارها الركيزة الاساسية لأمن واستقرار المجتمعات العربية، لنرى ان تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي للعام ٢٠١٢م قد حدد معالم الحرية في العالم العربي، وآفاق والأبعاد المستقبلية لهذه الحرية بناء على الامكانيات والفعاليات والقدرات التي تملكها الدول العربية، تجعلنا نبذل اقصى الجهود لبناء اقتصاد قائم على مراعاة الحقوق الفردية بناء على الاستغلال الامثل للإمكانيات والقدرات والآليات من اجل الوصول الى حرية اقتصادية حقيقية وجدية يكون احترام المواطن وتوفير كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية على راس اولويات راسمي السياسة وأصحاب القرار سواء في فلسطين او الدول العربية.

شكلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المحرك الاساسي للجماهير العربية في ثورات الربيع العربي، مما يدل على اهمية هذه الحقوق، وانها تشكل الهم الرئيسي للمجتمعات، وفي ضوء تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي للعام ٢٠١٢م، والذي حدد معالم الحرية الاقتصادية بمختلف جوانبها سواء من جانب حجم الانفاق الحكومي، أو في مجال الاطار القانوني وحماية الملكية الفكرية، أو في مجال السياسة النقدية، أو حرية التبادل التجاري أو في مجالات اجراءات العمالة والعمال والائتمان، ومدى توافق تطلعات الحكومات المستقبلية مع قدراتها وإمكانياتها، والذي اعطى مؤشرا علميا دقيقا على مدى وحجم الحرية الاقتصادية في العالم العربي، والذي جاء توقيت نشره في الوقت الذي بدأت الجماهير العربية بتقييم انجاز نتائج التغيير الذي احدثه الربيع العربي على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن في ملتقى الحريات فلسطين، وفي اطار دورنا وجهدنا لأكثر من عام في تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، من خلال تشكيلنا لأكثر ائتلاف فلسطيني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو(الائتلاف الاهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، والذي ابرز مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأنجز العديد من المبادرات والانجازات التي جسدت الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وأخرجت الائتلاف كمثل شعبي، وناطق بلسان حال المجتمع في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي اثبت قدرة وجدارة الائتلاف انه تمكن من لفت انظار القوى والأحزاب والنقابات، والحكومة على حد سواء، حيث رأت فيه القوى المختلفة سواء الرسمية او الشعبية جسما مؤسساتيا مؤثرا تمكن من طرح اهم الاشكاليات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني وطرحها على بساط البحث، وتم اعداد وانجاز المؤتمر الوطني الأول، والذي وضع كل القوى والأطر الرسمية والشعبية والأحزاب امام مسؤولياتها تجاه حماية



# الجنوب تهميش مستمر !!

بقلم : محمد خالد عوض

دائماً في الجغرافيا السياسية والاقتصادية ارتبط التقصير والتهميش في الجنوب، من الدول النامية التي تقع في جنوب الخارطة السياسية للعالم ومن أبرزها دول الشرق الأوسط، الى كثير من المناطق الجنوبية في عدد من الدول كالصعيد المصري والجنوب الليبي الصحراوي، والجنوب التونسي الذي كان شرارة الثورة التونسية على حكم زين العلي حيث تجلى ذلك في حرق الشاب التونسي من مدينة زيدي بوزيد لنفسه لظروفه الاقتصادية الصعبة، الامر الذي اجج الاحتجاجات في هذه المدينة الجنوبية التي كانت تعاني التقصير والتهميش الحكومي.

وفي واقعا الفلسطيني الامر لا يختلف كثيراً فمنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، والجدل مستمر حول ما تقدمه من خدمات لبعض المواقع الجغرافية وبالأخص جنوب الضفة الغربية محافظة الخليل إحدى أكبر المحافظات الفلسطينية من حيث عدد السكان والحراك الاقتصادي الموجود فيها.

الخليل أصبحت تعتبر العاصمة الاقتصادية لقوة النشاط التجاري والصناعي فيها، وهي من أكبر المحافظات من حيث أفراد ميزانية السلطة بالأموال عن طريق الضرائب التي تجبها من القطاعات التجارية والصناعية المختلفة، ولكن اذا ما قارنا ما تجببه السلطة الوطنية الفلسطينية من ضرائب وعوائد مختلفة من التصدير ومختلف الأنشطة الاقتصادية بحجم الانفاق الحكومي على محافظة الخليل فنجد هناك فجوة كبيرة.

فهناك العديد من النواقص في حجم الخدمات والبنية التحتية الحيوية في مختلف مناطق المحافظة، فمحافظة الخليل التي يربو عدد سكانها عن ٦٥٠ الف نسمة لا يوجد فيها إلا مشفيان حكوميان، الامر الذي يسبب عجز كبير في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين.

اما بخصوص التعليم فهناك نقص كبير في عدد المدارس الموجود مقارنة بالمطلوب فحتى الان يوجد نظام المدارس التي تعمل على فترتين المسائي والصبحي، وهناك قرى وأماكن سكنية كبيرة لا يوجد فيها مدارس ويطر الطلاب الى قطع مسافات كبيرة والى قرى ومناطق ابعد للوصول الى مدارس ليستطيعوا كمال تعليمهم.

هذه الفجوة بين ما تقدمه السلطة من خدمات وما تنفقه على التنمية في محافظة الخليل بالمقارنة مع ما تشكله الخليل من حجم سكاني واقتصادي، فيجب ايجاد برامج واليات للعمل لحل هذا التهميش هذا الحل الذي سيشكل دفعة لتنشيط العجلة الاقتصادية ولزيادة الشرائح المجتمعية لزيادة العمل على التنمية لشعورها بحصول عدالة في توزيع الموارد والمقدرات.

# التمكين الاقتصادي والشباب الفلسطيني

لقد أثبت الشباب الفلسطيني على مدار التاريخ أنه قادر على العطاء غير المحدود، كما أن له دور كبير وفعال في بناء المجتمع بصفة عامة، لأنه المعبر عن حضارة الأمة وثقافتها وعلى مستوى التقدم في الشعوب على حدٍ سواء، وأن مقياس المجتمع الفاعل هو مقياس مدى الاهتمام بالشباب.

عندما يدخل الشاب الفلسطيني الجامعة يبني في مخيلته انه سيدرس من اجل ان يتوظف ويحصل على الوظيفة المحترمة التي تحقق له طموحه باستقلال اقتصادي يؤهله بأن يصبح انسانا منتجا قادرا على اتخاذ القرار والتحكم الكامل في شؤون حياته وتدبير كل اموره والقيام بما عليه من التزامات تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه.

وعندما يصطدم الشاب بواقع خالي من الفرص وتخصصات لا يوجد لها مجال عمل ونسب من الفقر تتزايد وتتفاقم وتراجع على مستوى رسم السياسات الحقيقية والمخلصة التي تتعلق بالشباب والتي تأخذ بعين الاعتبار النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، يصاب بالإحباط ويتراجع ادائه وانتمائه تجاه مجتمعه وقضيته وهو تراجع مخيف يؤثر على قدراته الفكرية والإبداعية وأدائه المطلوب، كل هذا يطرح التساؤل الهام على الشباب وهو ما هو الدور الحقيقي المناط به في مثل تلك الحالة التي يعيشها الشباب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني ككل من ازمات اقتصادية تضرب كل القطاعات وتستنزف الوجود والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء؟ أضف الى ذلك الاهتمام بأولويات القضايا والهموم الوطنية والسياسية التي تجعل من الاحتلال يستغل العقول المغيبة والانقسامات الحاصلة والانشغال بالأزمات الاقتصادية المتفاقمة ليمارس دوره في استهداف الارض والإنسان الفلسطيني.

وللتعرف على الدور الاساسي المناط بالشباب الفلسطيني يجدر بي من خلال هذا المقال أن أجسد دور الشباب الفلسطيني في نواح عدة أولها أن الشباب ملقى على عاتقه مهام متعددة، وخاصة أنه يمر بمرحلة تحرر وطني ديمقراطي، يحتاج فيها إلى تعريف العالم والمجتمع الفلسطيني بعدالة قضيته وإعطاء شروحات مفصلة للواقع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي.

وحتى يقوم بهذا الدور المحوري والرئيسي الهام فانه سيبقى عاجزا عن القيام بذلك الدور ما دام يعاني ما يعانيه من مجتمع لا يعطي الاولوية لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي به الى اليأس والتراجع ويبقى في دائرة المتلقي والمفروض عليه كل تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك كله على الشباب الفلسطيني أن يكون اليوم هو المبادر في الإصلاحات على كافة المستويات خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وألا ينتظر رحمة المطر لتغيث زرعه من الجفاف، ويجب على الشباب الفلسطيني العمل على انتزاع حقوقه الكاملة.

ومن مظاهر تلك الادوار هو العمل التطوعي الذي ذهب روحه ومضمونه بسبب هذا الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبقي فقط مسمى ذلك العمل، فمن خلال العمل التطوعي يتم تحقيق كل الرسائل الهامة والهادفة الى تغيير وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة حقيقية فاعلة في متابعة ورصد كل الاحداث والسياسات والقرارات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية وعمل تقارير ودراسات شاملة وتقييمية توضع بين ايدي صناع القرار مرة ومرتين وممارسة حملات الضغط والتوعية عليهم من أجل وضعهم امام مسؤوليتهم بشكل جدي وممارسة دور رقابي حضاري على هذا الواقع وتكرار تلك البرامج والأفكار والفعاليات والإصرار عليها هو الذي من شأنه ان يصوب انظار الجميع نحو ضرورة اشراك الشباب الفلسطيني بكل ما يتعلق برسم السياسات وتطبيق الخدمات والتحسين من مستواها والاهتمام والسعي الجدي والمخلص من اجل وضع الحلول المؤقتة والإستراتيجية من اجل تمكين الشباب اقتصاديا واجتماعيا وتحويلهم الى طاقة منتجة بسياسات اقتصادية حكيمة مدركة بأنه تحسين واقعهم الاقتصادي وإدارة الموارد هي عملية غير مستحلية وان كان هناك معوقات من قبل الاحتلال فبالتالي يستمر الدور ذاته للشباب الفلسطيني بصورة اكثر فعالية وأكثر خبرة وجاهزية.

لذلك ينحصر دور الشباب الفلسطيني في هذه الحالة ايضا بإدراكه الهام بأن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال تابعا اقتصاديا للاحتلال الإسرائيلي والخطط التنموية الإستراتيجية غائبة، ناهيك عن ضعف الموارد الاقتصادية في فلسطين وزيادة معدل النمو السكاني وتراجع الاستثمار في فلسطين وعدم ربط التعليم بحاجات المجتمع وعدم التوجه نحو التعليم المهني اضافة الى ذلك سياسات تقويض البنية التحتية للفلسطينيين وتضييق واقع الخدمات والاستثمار والتصنيع.

لذلك ان الاهتمام الفلسطيني الداخلي على مستوى صناع القرار في بناء المسؤولية والوعي الفكري لدى الشباب الفلسطيني بأدواره المختلفة خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي يجعله ممكنا فكريا قبل ان يكون اقتصاديا واجتماعيا ويجعل من عنصر وطاقة ايجابية مؤثرة قادرة على ابتكار كل ما هو جديد من اجل العيش على ارضه وتعزيز صموده في وجه التحديات والمنعطفات.

# ملتقى الحريات فلسطين ينفذ ورشة عمل متخصصة في الكلية العصرية الجامعية

نشر الأحد ١٢/١٢/٢٠١٢ الساعة ١٤:٢٥

رام الله - معا - عقد ملتقى الحريات فلسطين ورشة عمل متخصصة في رام الله حول مفهوم وواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وذلك بالتعاون مع الكلية العصرية الجامعية في رام الله.

وتأتي هذه الورشة ضمن مشروع شبكة الرقابة الشبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي ينفذه الملتقى ويسلط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز دور الشباب الفلسطيني بشكل فاعل وملحوظ في الدفاع والارتقاء بواقع هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن برنامج تعزيز مشاركة المجتمع المدني بالشراكة مع مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية CRS و بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

وافتتحت الورشة بكلمة للدكتور حسين الشيوخي رئيس الكلية حيث رحّب بالحضور وبمؤسسة ملتقى الحريات وأكد على دور مشروع شبكة الرقابة الشبابية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تثقيف الشباب الفلسطيني وطلبة الجامعات خاصة من التخصصات ذات الصلة وتمكينهم من أجل ممارسة دور رقابي مهني حقيقي على الواقع الاقتصادي اضافة الى اهمية ادماجهم في آليات صناعة السياسات العامة وجعلهم قوة مؤثرة في المجتمع.

وتحدث في اللقاء الاستاذ محمد الرابي المستشار القانوني والمختص في التشريعات حول المفاهيم القانونية والدستورية والقوانين التي تحكم الحياة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالتشريعات والمؤسسات التشريعية على رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني وقد قام بشرح مفاهيم التشريعات وأنواعها وأهمها التشريعات الاقتصادية خاصة تلك التي صدرت بعد غياب المجلس التشريعي وهي قرارات تصدر بقوانين مستتدة لنص المادة ٤٣ من القانون الاساسي وهي اما تشريعات اصيلة او معدلة.

وقد شدد الرابي في كلمته على آليات عرض القوانين على المجلس التشريعي وما هي التبعات التي تحصل في غياب عمل المجلس التشريعي لسنوات عديدة.

وقد أكد مدير عام ملتقى الحريات فلسطين الاستاذ اشرف عكة على أهمية ودور شبكة الرقابة الشبابية العملي والذي ينقلنا من التعاطي بالنظريات والقوانين الى الآليات العملية التي تجعل من الشباب قوة عملية تمارس دور محوري وحيوي على ارض الواقع يساهم في تفعيل ومراقبة ومتابعة التنفيذ والعمل في القوانين والتشريعات خاصة التي تتعلق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي خاصة من خلال اللقاءات التدريبية والأعمال الميدانية والنشرات الشهرية.

# ملتقى الحريات فلسطين يعقد ندوة لمناقشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

نشر السبت ١٥/١٢/٢٠١٢ الساعة ١٧:٢١

جنين - معا - عقد ملتقى الحريات فلسطين بالتعاون مع كلية الحقوق في الجامعة العربية الأمريكية، ندوة لطلبة الكلية ناقشت واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، قدمها مساعد عميد الكلية الأستاذ احمد ابو زينة، والمحاضر في كلية العلوم الادارية والمالية الأستاذ فواز حماد .

وافتح أبو زينة الندوة، بالتأكيد على أنها تهدف لتعريف الشباب الفلسطيني وطلبة الجامعات على وجه الخصوص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في إحقاقها من خلال الرقابة والرصد والتوثيق وتشكيل الوعي والرأي العام المحلي.

وأكد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع خاصة فئة الشباب، وأوضح أن الحقوق التي يتمتع بها فرد ما في مجتمع ما هي تلك الحقوق التي تقرها الدساتير والقوانين الوطنية، مشيراً الى أهمية أن تتضمن الدساتير والقوانين النص الصريح على تلك الحقوق.

كما تحدث عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٦، وما تضمنه من الحق في العمل والإضراب وتشكيل النقابات وتكوين الأسرة والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والبحث العلمي، وأضاف بأن القانون الأساسي الفلسطيني يحتوي على العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في الملكية والسكن والتعليم والصحة والإبداع الأدبي والفني والثقافي.

وختم أبو زينة حديثه بالتأكيد على دور الشباب في تفعيل تلك الحقوق، والرقابة على تطبيقها وتوفيرها لكل مستحقيها من خلال تكوين مجموعات الضغط والرقابة وتنظيم الندوات وورش العمل التي من شأنها رفع مستوى الوعي والاهتمام بهذه الحقوق.

وفي مداخلته أكد الأستاذ حماد ان الاقتصاد الفلسطيني لا يعاني من مشكلة دورية، وإنما يعاني من مشكلة هيكلية بنيوية قائمة على عدة حقائق، بعضها فرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأخرى بسبب صناع السياسة والاقتصاد في فلسطين، وغياب بنية تحتية اقتصادية على مدار السنوات العشرين الماضية.

وأشار الى ان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ولا يخدم مواطنيه بالدرجة الأولى، بسبب الاتفاقيات المجحفة التي تقيده كاتفاقية باريس، مؤكدا ان فلسطين تحتل المركز الثاني في ميزان الاقتصاد الإسرائيلي، وان هناك خسائر كبيرة في ميزان الاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة البطالة بسبب عدم وجود اقتصاد تنموي حقيقي لاستيعاب الخريجين.

وأكد حماد ان فلسطين تحتل أعلى نسبة بطالة في العالم العربي، وان البنوك الفلسطينية الأكثر تحقيقاً

للريح في العالم العربي بسبب الديون المتراكمة على الموظفين ونسبة الفائدة المرتفعة، كما سخر من الاقتصاد الفلسطيني مشيرا الى ان (ماكدونلدز) ينتج ثلاثة أضعاف ما ينتجه الفلسطينيون، حيث لا يتعدى إنتاجهم ٦ مليار دولار سنويا.

وأوضح، ان محافظة جنين تحتل المركز الاول في سلم الفقر في فلسطين حيث يعد ٢٨٪ من سكانها يرزخون تحت خط الفقر، كما تحدث عن التراجع الفعلي للأجور الحقيقية، مشيرا الى ان الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص بلغت ١٠٪، وترافق مع هذه الزيادة تضخم في الأسعار والخدمات بنسبة وصلت الى ٤٠٪ الأمر الذي سبب تراجع فعلي للأجور بنسبة ٣٠٪، ونوه الى ان معظم الوظائف في المؤسسات الحكومية والخاصة في فلسطين تتم بناء على خلفيات فصائلية وسياسية او تدخلات عائلية.

وطالب حماد بضرورة وجود خطة إستراتيجية قائمة على الانتقال من الاقتصاد المستهلك الى الاقتصاد المنتج، والى سن تشريعات ذات محتوى اقتصادي، وسياسات تجارية قادرة على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وحماية الصناعات الناشئة وتشجيعها على المنافسة مع البضائع المستوردة، معللا ان السياسات الحالية أدت الى إغلاق العديد من المصانع بسبب الضرائب.

وخلال الندوة دارت نقاشات بين الطلبة وطرحت العديد من الأسئلة التي حول دور القانون الفلسطيني في حماية هذه الحقوق، وطرق وآليات تفعيلها على الساحة الفلسطينية.





